التنكير والتعريف في الاسناد الاسميّ دراسة وظيفية (تركيبية دلالية تداولية)

م.د- نجم عبد الواحد حسين الحسني
مديرية تربية بغداد-الكرخ الثالثة
Dr.najam.hs@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.36473/ujhss.v60i4.1830
تاريخ الاستلام : 15/ 9/ 2020
تاريخ القبول : 29/ 11/ 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المستخلص

يتناول هذا البحث مقولتي التعريف والتنكير تناولا وظيفيا, بتحليل البنية الإسنادية في نمطها الاسمي,فيبدأ بالمسند إليه الموسوم بالتنكير ,ويتتبع أنظار النحاة في المستويات التركيبية والدلالية والتداولية ,ثم المسند إليه المعرَّف بأنماط التعريف, وتحليل وظائف كلِّ نمطٍ منها وما يؤديه في التركيب الإسنادي من إحالة خارجية ,وما يولِّده من افتراضات قبلية ,فضلا عن خصائص المعارف المتمايزة في الشكل المعجمي والوظيفي,ثمَّ التطرق إلى الركن الثاني في الإسناد (المسند)في أصله النحوي الافتراضي التنكير,يليه مقولته التعريفيَّة وخصصنا المعرف ب(أل) بحسب النظرية النحوية العربية؛لما يولده من بنية قصرية ذات وظيفة تداولية.

ويسعى البحث إلى تقصي هذه الظاهرة المتحققة في التراكيب الإسنادية الاسمية في ضوء منهج وظيفي يبدأ بالفكر النحوي التراثي العربي, ويوصل النظر بمعطيات اللسانيات الوظيفية المعاصرة ؛فينطلق في مسعى تحليل الخطاب من الجملة ونواة تشكلها الإسنادي في إطار إجرائي لربط نحو الجملة بنحو الخطاب تمشيا مع الاتجاهات الوظيفية المعاصرة.

ولعلَّ هذا التوجه البحثي يحقق لنا هدفين :الأول يتمثل بالكشف عن الأسس والمنطلقات النظرية والإجرائية في النظرية النحوية العربية, والتعرف على القيم المعرفية التي رقنها النحاة العرب في تصور النظام النحوي وعلاقته بالمستوى الاستعمالي, والهدف الثاني :هو إغناء ظاهرة التعريف والتنكير في اللسان العربي باسترفاد معطيات الأنحاء الوظيفية ؛فنوجد بذلك تواصلا فاعلا بين النحو العربي والأنحاء الوظيفية ؛ لتحظى الظاهرة بتوصيف وتحليل وتفسير يغني جوانبها ,ويحقق لنا كفاية تفسيرية ونظرية في إطار أشمل هو الاتجاه الوظيفي العام.

كلمات مفتاحية: تنكير–تعريف–إسناد–وظيفية

Indefiniteness and Definiteness in the Nominal Sentence A Functional Study (Syntactics, Semantics, Pragmatics)

Instructor . Najim Abdulwhid Alhassany (PhD)
Al-Karkh Third/ Baghdad Directorate of Education
Dr.najam.hs@gmail.com

Abstract

The study deals with the definition of terminology and functional reasoning. It analyzes the structure of the nominal index and starts with the reference to it. It follows the grammatical views in the syntactic, semantic and deliberative levels, and the subject assigned to define the types of definition, analyzing the functions of each type in the associative structure and the nature of its external transmission, (Al-Khobar), in the original grammatical source and its definition. The analysis assigns the name defined by (Al) according to the Arabic grammatical theory, because the research seeks to investigate this phenomenon achieved in nominal descriptive structures in the light of a functional approach that begins with the traditional Arabic grammatical thought. It draws attention to the data of contemporary functional linguistics. It proceeds in the attempt to analyze the discourse from the sentence and the nucleus formed by the syllabus in a procedural framework in line with contemporary functional trends.

Keywords: Indefinite, definite, sentence, functional

التعريف والتنكير :مقولة صرفيَّة نحويَّة

عُولج مفهوم التعريف والتنكير في النحو العربيّ ضمن قضايا الإسناد ,إذ اتَّخذ النحاة في تحليل الأنساق التركيبية مبادىء ضبط محدودة أهمُّها الثنائيات التقابلية للوحدات اللغوية المتسقة في التراكيب,فمقولات الأصل والفرع والجمود والاشتقاق والتعريف والتنكير ونحوها مثَّلت منطلقات تصنيفية وقيما توزيعية لعناصر الأبنية النحوية ؛بقصد رصد سمات تلك الوحدات الصرفية والمعجمية ,و تحليل علاقاتها وضبط صور انتظامها في الخطاب بدءاً بأنساق الإسناد ,ومايتضامُّ معه من الوظائف المتممة,وربط ذلك بوظائفه الصورية والخطابية.

وما من شكٍّ في أنَّ النظر النحوي العربي القديم قد انطلق في تحليل الخطاب من بنيته الأساسية وهي نواة الإسناد ,فالكلام أو الجملة تتبني على ركني الإسناد(المسند إليه والمسند) وهما الشكل الصوري لبنى الخطاب بمختلف ضروبه ومستويات تشكُّله ,وهو نظر تجريدي يتغيّى بناء فرضية مرجعية في التحليل والتوصيف والتفسير ومن ثم التقنين لكلِّ الأنساق التركيبة في الخطاب, يماهي النظر المنطقي للمفاهيم الممثلة في ثنائية المحمول والموضوع يُرجع إليها في تحليل القضايا العقلية.

ويظهر أنَّ التنكيروالتعريف مقولة صرفية نحوية,تتعلق بالشكل الصرفي للأسماء وقيمها الدلالية المجردة في النظام اللساني,وما تؤديه من وظيفة دلالية في النسق النحوي,واقتضائها لقيود التضامّ مع الوحدات المعجمية الأخرى في الخطاب ,بحسب المحلات أو المجالات الاتساقية الأفقية,ولذلك انطلق النحاة القدامى العرب في التحليل والتقعيد من النظر في مستوى التجريد المنطقي إذ رصدوا في الأنساق النحوية المولِّدة للخطاب محلات وحداته وقيود تواردها ,للانتقال في التحليل والتقعيد الى الأبنية المنجزة في الاستعمال ؛والنظر في وظائف تلك الأبنية وغاياتها التواصلية والتأثيرية في الاستعمال,إذ أقرَّت مفاهيم مهمة كالتعليق والنظم والعمدة والفضلة ,نتاج نظر النحاة في الأبنية المكوِّنة للخطاب ؛الأبنية النواة وما يتعالق معها اتساعا بالكلام والأصل في ذلك الفائدة التواصلية بطبيعة المقررات النحوية,فمثَّل ذلك النظر معابر للانتقال من الأشكال الصورية التجريدية بواسماتها وقيودها إلى الأنساق الخطابية المنجزة بوظائفها التواصلية وغاياتها التأثيرية.

وقد وضع النحاة العرب للوحدات الموسومة بثنائية التعريف و التنكير محلّات في النمط المنطقي لأبنية الكلام وحدّدوا قيودها المعجمية والصرفية وقيود انتظامها ,وقرن ذلك بوظائف تخاطبية محدّدة في التواصل ,ولعلّ هذا النظر لاتختص به إلّا الأنحاء التي ربطت اللغة بوظائفها في الاستعمال بدءاً بالنحو العربي حين استقرى الأنماط وعمد إلى تحليلها صوريا وانتهى إلى تحليل الاستعمال واستقراء التحولات التي تطرأ على الأبنية الأصول,وإثراء تعدد قراءات النسق الواحد بوضع قيود وظيفية تثري البنية النحوية وتخصص دلالتها على وفق سياق إنجازها وقصد منتجها وخصائص تلقيها,ولاتكاد تخرج نظرية نحوية وظيفيةعن هذا النظر ,ولابدَّ لها من البحث في ثلاثة مستويات المستوى الصرفي والمعجمي للوحدات النحوية,ومستوى العلاقات المؤلِّفة بينها ومستوى موقعيتها ,لغرض ضبط وظائفها في الاستعمال والتداول.

أولاً:المبتدأ(النكرة) في بنية الإسناد:

من المهم تحديد الوظائف الدلالية للاسم النكرة في بنية الإسناد الاسمية وتحديد معطياتها التداولية في مستوى الاستعمال وأغراضها التواصلية ,إذ تشغل النكرة موقع المسند إليه (المبتدأ) على وفق قيود دلالية حدّدها النحاة العرب,وتشغل موقع المسند(الخبر) بحسب البنية الأصل للإسناد الاسمي,وهذا يتطلب تحديد مفهوم النكرة وأدوارها الدلالية المتحققة في البنية النواة للجملة (الإسناد),وتفاعلاتها في التضامِّ التركيبي ,واقتضائتها التداولية.

حدّد النحاة النكرة على وفق إحالتها الخارجية ورصدوا لذلك سلمية تدل على أنَّ التنكير مفهوم نسبي فالاسم المنكر ((ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ,ويصدق على كثيرين فإنسان دال على الآدمية ,ورجل دال على الرجولية.))(ابن يعيش,د.ت,91/1)(Ibin yaeish:91/1),و((ما لم يشر به إلى خارج مختص إشارة وضعية))(الرضي,1978م,333/3))ِ(Alradiy3:333/1978, أو ((ما لايدل إلا على مفهوم من غير دلالة على تمييزه وحضوره وتعيين ماهيته من بين الماهيات وإن كان تعقله لاينفك عن ذلك ,لكنّ فرق بين حصول الشيءِ وملاحظته ,وحضور الشيء واعتبار حضوره)) (الكفوي,2001م,753)(Alkafawi,753:2001)

وتتراتب النكرات بحسب شيوعها فالنكرات بعضها أعمُّ من بعض((فأنكرُ النكرات شيءٌ,ثمَّ مُتَحَيِّزٌ,ثمَّ جسم,ثمَّ نامٍ,ثمَّ حَيَوان,ثمَّ ماشٍ,ثمَّ ذو رجلينِ,ثمَّ إنْسان,ثمَّ رَجَلٌ,فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته ..وضابط هذا أنّ النكرة إذا دخل غيرها تحتَها ,ولا تدخل تحت غيرها ,فهي أنكر النكرات,فإن دخلت تحت غيرها ,ودخل غيرها تحتها ,فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعَمُّ,وبالإضافة إلى ما تدخُل تحته أخصُّ))(الأندلسي,1998م,2/102-103,وينظر :الكفوي,2001م/755,والصبَّان,2009م,1/153)

(Al'andalusi,1998:2/102,and Alkafawi,2001,755,and Alsabban,2009,1/153)

ويبدو من تصنيف مراتب النكرات في النظام الدلالي العربي ,أنَّ النحاة قد اعتمدوا الدلالة المنطقية التي صنفت دلالة الأسماء على مسمياتها وجوديا,أي التصنيف التصوري ,وقد دأب على هذا التصنيف المستوحى من المناطقة والمتكلمين النحاة منذ تصانيفهم الأولى,فذات التصنيف نلحظه عند المبرد ومن تلاه من الخالفين .

وهذا التحديد لسمات النكرة يجعل منها وحدات تتفاعل مع الوحدات التركيبية المتضامة معها فتكون وحدة توليدية إعرابية للمعاني النحوية بسماتها التركيبية وخصائصها المعجمية.فتتحدد بين الوحدة المقولية الموغلة في التجريد الدلالي والإبهام الإحالي ,والتحقق النحوي في نواة تكوينية تضطلع بوظائف نحوية متعددة,فتكون النكرة وحدة نظامية ,هي أصل المعاني النحوية ونواة الإسناد المحض الذي يجري رغم جمود علاقاته في قمة الاختزال والتأليف والتحليل (ينظر :د.المنصف عاشور,1997م,220)(.(Almunsif ashur,1997,220

ولئن كان الإسناد بركنيه المسند إليه والمسند يختزل الجملة الاسمية ,فهو يختزل مختلف أنواع الإنجاز التي تتحقق فيها الجملة .بل يكوِّن مختلف أنواع الإنجاز الكلامي أيَّاً كان,في التفكير النحوي الذي يرى الإسناد وجوديا أو تقديريا في كل التراكيب المحققة لغرض إنجازي إنشائي أو خبري أو إفصاحي,فالاسناد عند النحاة يتكوَّن من اسم واسم في الجملة الاسمية واسم وفعل في الجملة الفعلية,يكونان كلاما مفيدا فائدة

تواصلية(ينظر :السيوطي,2006م,33/1,و ميلاد,2001م,53).((Alsuyuti,2006,1/33,and Milad,2001,53

قبل تناول الابتداء بالنكرة ووظائف التنكير في الابتداء لابدَّ من إعطاء تصور عام عن مفهوم الابتداءمن حيث المفهوم الصوري والوظيفي؛فالابتداء في الفكر النحوي يماهي المحمول في المنطق ,ويصطلح على شاغل الابتداء بالمسند إليه,وهو مفهوم دلالي عام في الجملة الاسمية جُعِل للاسم الذي يشغل موقع المسند إليه ؛لذا عُرِّف بسمتين الأولى تتعلق بالموقع وهو تجرد المبتدأ من عوامل لفظية ,والثانية بالوظيفية الدلالية وهي اضطلاع المبتدأ بالإسناد إليه((فقولنا زيدٌ منطلقٌ,فإنما عمل الرفع في زيد تعريه من العوامل اللفظية وليس التعري بلفظ كإنَّ وكأنَّ,وإنّما هو معنى ,فزيدٌ ارتفع بتعريه من العوامل الظاهره ,وإسناد الانطلاق والذّهاب إليه ,إنّما ضمَّ إسناد الخبر إلى التعري بيانا لذلك؛لإجل أنَّ التعري من العوامل لايكون إلّا بعدأن يسند إليه الخبرإذ الاسم لايعرّى من العوامل اللفظية إلّا لأن يخبر عنه))(الجرجاني,1982م,214/1)(214/1982,1,AlJurjany)

لقد حدَّد النحو العربي سمات المبتدأ التركيبية تمثلت بالموقع ,وهو كونه أولا لابدّ له من ثانٍ يتعلق به ويحمل عليه ، وسمة معجمية تحددت بالمقولة الاسمية التي تقتضي قيودا انتقائية في الإسناد والتعليق ,وهذا التصور لمفهوم (الابتداء المجرد) من المعاني الثانوية التي تلحق المبتدأ بالأدوات العاملية المقتضية للمعاني الأخر المنظافة إلى الابتداء والمخرجة له عن الرفع كالتوكيد والتمني والترجي ونحو ذلك من المعاني الإنجازية.

الأصل الابتداء بالمعرفة :ومسوغات الابتداء بالنكرة:

قرّر النحاة أنَّ المبتدأ لايكون ((إلّا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات ,ألا ترى أنّك لوقلت :رجلٌ قائمٌ,أو رجلٌ ظريفٌ,لم تفد السامع شيئا؛لأنَّ هذا لايستنكر أن يكون مثله كثيرا..ولو قلت:خيرٌ منك جاءني,أو صاحبٌ لزيدٍ عندي جاز وإن كانا نكرتين,وصار فيهما فائدة ؛لتقريبك إياهما من المعارف)) (المبرّد,2010م,127/4) (127/2010,4,Almubarid)

يقرر النحاة هذا الأصل بناء على أصل الإفادة في الخطاب وبحسب (الابتداء المجرد),إذ تتحصل تلك الإفادة من المعارف التي تكون مشتركا إحاليا أو تؤسِّس افتراضا قبليا بين المتخاطبين ينبني عليه إسناد المعلومة المقصودة في التخاطب,إلا أنَّ هذا الأصل يعدل عنه في التخاطب إلى الابتداء بالنكرة بشرط تداولي كلّي هو الفائدة في المدونات الأولى (ينظر :سيبويه,1977م,330/1)(330/1977,1,Sibawayh), ويتحدَّد عند المتأخرين بالإنجاز الكلامي ,وبتعبيرالنحاة لتحقيق غرض آخر يداخل المعنى الأولي للإخبار المحض ,أيْ:((لمعانٍ مازجت الكلام ,وقرائن أحوال حسنت النظام..من ذلك مادخله معنى الدعاء أو معنى يخرجه عن أن يكون الكلام خبرا محضا)) (السهيلي,1992م,316) (1992,316,Alsuhaili) وتختزل تلك المعاني بمفهوم كلّي تخاطبي هو الإفادة,ومن تمظهراتها التي نصّ النحاة عليها:

1-الدعاء:تكون النكرة مبتدأ إذا تضمنت معنى الدعاء,من ذلك قوله تعالى((سلامٌ عليكم بما صبرتم))[الرعد/24]و((طوبى لهم وحسن مآب))[الرعد /29] و((ويلٌ للذين كفروا من مشهدِ يومٍ عظيمٍ))[مريم/37]

وردت النكرة مبتدأ ؛لانَّها تضمنت معنى ثانويا هو الدعاء ,وهو معنى إنشائي نقل البنية الإخبارية إلى إنجازية الدعاء,وتحصّل هذا الغرض الإنجازي من السمات المعجمية للمحمول بعد إسناد موضوع له يقتضيه ويكون معه بنية دعائية إنجازية,وليس للدعاء أدوات مخصوصة كالنفي والتمني والترجي والاستفهام بل يتحصل من بنى مختلفة منها الجملة الاسمية التي يكون فيها المبتدأ نكرة متقدمة مسند إليها خبر,ولاتعارض بين الخبر وإنشاء الدعاء في هذا الإسناد ,وليس إنجاز الدعاء بتلك الأبنية لزوميا يستدل عليه من خارج السمات التركيبة ,بل من داخل النمط التركيبي المتشكل في مبتدأ نكرة ذي دلالة معجمية محددة(يتعين أغلبها بالمصدر-مثل ويل وسلام وحسن-)ومتقدم في موقعية أصل في النمط الإسنادي,يتبعه خبر يقتضيه المبتدأ ,وتؤسِّس تلك البنية لقصدية تجاوز نسبة تصادقية بين الإسناد الاسمي ومدلوله الخارجي إلى إنشاء نسبة ثانوية بين البنية الخطابية ومُنشِؤها تنتج قصدية الدعاء.

2- النكرة في سياق النفي:

نص النحاة على إفادة النكرة العموم عند تفاعلها مع النفي ويبدو أنَّ النفي يؤكِّد شمول النكرة لأفراد نوعها ويدفع التبادر على ذهن المخاطب خروج أي فرد ينضوي تحت نوعها,تتبدّى هذه السمة الدلالية من تفاعلات النكرة مع (لا) النافية للجنس نحو قولنا (لارجل في الدار)ووسم النكرة بعلامة إعرابية النصب أو البناء على الفتح ,أمّا إذا كان الاسم مرفوعا فتدلُّ النكرة على أحد أفرادها ولاتشمل كل أفرادها.(لارجلُ في الدار)إذ يرد على دلالتها العطف بثان أو بعض الأفراد.

وتقرير النحاة لتراكب (لا) مع النكرة المنصوبة والمبنية هوتفاعل الواسم اللفظي مع النكرة تفاعل عمل فقد ذهب الرضي إلى أنَّ البناء لتضمن(لا)معنى (مِن الاستغراقية)((وذلك قولك :لارجل ,نصٌّ في نفي الجنس,بمنزلة لا من رجل ,بخلاف :لارجل في الدار ولا امراة فإنّه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم,لكن لانصّا بل هو الظاهر,كما أنّ:ما جاءني من رجل,نصٌّ في الاستغراق ,لخلاف ماجاءني رجل,إذ يجوز أن يقال:لارجلٌ في الدار بل رجلان,وما جاءني رجلٌ بل رجلان,ولايجوز:لارجلَ في الدار بالفتح بل رجلان,وما جاءني من رجلٌ بل رجلان للزوم التناقض,فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق,وضمنوا النكرة معنى (من)فبنوها,وإنّما بنيت على ماتنصب به ؛ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء,ولم يبن المضاف,ولا المضارع له؛لأنَّ الإضافة ترجّح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى مايستحقه في الأصل,أعني الإعراب,ولايكون مضاف مبنيا إلّا نادرًا,نحو:خمسةَعشر,ونحوه))(الرضيّ,1978م,156/2) (156/1978,2,Alradiy)

إنَّ حمل الواسم الإعرابي (لا) على (أنَّ)المشبهة بالفعل مع تنافيهما وتناقضهما دلاليا,هو لتحليل البنية النحوية وإبراز وظيفة الوسم الإعرابي والأدوات المتفاعلة مع النكرة في نقل البنية الإسنادية من دلالتها المجردة إلى بنية قولية متحققة إعرابيا وتغنى معجميا ,فالحديث هنا عن البنية الإعرابية ,ويوضِّح الرضي أنّ العمل الإعرابي مميز دلالي لنفي الجنس((ولم يمكن حصوله فيها مع دخوله على المعرفة,إذ ليست المعرفة لفظ جنس,حتى ينتفي الجنس بإنتفائها,وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها،لما ذكرن من ضعف عملها,فلاتقدر على العمل في البعيد عنها,وكما لم يجز العمل في المفصول,لم يجز بناؤه أيضا,لأن الموجب

للبناء,تضمُّن (من)الاستغراقية,ودليل تضمُّنها (لا) التبرئة فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن)) (الرضيّ,1978م,160/2) Alradiy,2,1978/160)) وبهذا القياس يحمل النحاة العمل الإعرابي ,إذ تضمنت (لا) معنى (من) التي أبرز معانيها بيان الجنس مع النكرة المتفاعلة مع النفي(ينظر:ابن هشام,1378هـ,420/2),وبمثل تلك الدلالة الشمولية عند دخول(من) الزائدة على النكرة في سياق النفي (ما من رجل في الدار)((أو كانت من النكرات المخصوصة بالنفي ,ك(أحد) دلَّت على العموم نصَّاً,وفي غير هذه المواضع تدل على العموم ظاهراً,وتحتمل نفي الوحدة احتمالاً مرجوحاً؛لصحَّة أنْ يقال في نحو)لافي الدرِ رجلٌ):بل رجلان,أو رجالٌ))(الكفوي,2001م,753)(Alkafawi,753,2001).

وللرضي اعتراض على دلالة العموم للنكرة مع النفي في مثل(ما أحدٌ خيرٌ منك)((فقولك (أحد)عمَّ جنس الإنس ,حيثُ لم يبقَ أحدٌ منهم ,ففيه نظر,وذلك أنَّ التخصيص :أن يجعل لبعضٍ من الجملة شيءٌ ليس لسائر أمثاله,وأنت قلت ما أحدٌ خيرٌ منك,فالقصد أنَّ هذا الحكم وهو عدمُ الخيرية ثابت لكل فرد,فلم يتخصص بعض الأفراد ,لأجل العموم بشيء,وكيف ذلك,والخصوص ضدُّ العموم,بل الحقُّ أنْ يقال:إنّما جاز ذلك,لأنَّك عيَّنتَ المحكومَ عليه,وهو كل فرد فرد,ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيُّن المحكوم عليه,أمَّا إذا بيَّنتُ أنَّ حكمي على الواحد:حكمي على كلِّ فرد فرد فقد تعيَّن المحكوم عليه,وهو كلُّ فرد فرد,وكذلك كلمات الشرط نحو:من صمتَ نجا,تحصل الفائدة فيها بسبب التعيُّن الحاصل من العموم ,لا بسبب تخصصها بشيء))(الرضيّ,1978, 234/1)(Alradiy,1978,1/234) وبهذا ينبني التخصيص الإجمالي(تداوليا) من النكرة في سياق النفي المجرد من (من الاستغراقية) ,فالظاهر من كلام النحاة أنَّ التخصيص حصل للأفراد لالعموم جنس الإنسانية ,بل تخصصت النكرة بدلالتها على أفراد محدودين في المعرفة المشتركة بين المخاطب والمتكلم.وهنا يتضح أثر الإغناء التداولي لتجاوز البنية الدلالية للنكرات .

-3النكرة المخصصة بالوصف أو الإضافة:

يخصَّصُ عمومُ النكرة بوصفٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ,ويقيَّد الوصف بالإفادة المحدِّدة للنكرة دلاليًّا (ينظر:ابن هشام,1997م,143/1)(Ibn Hisham,1977,143/) أي التي تؤسِّس ثابتاً تخاطبيا يسند إليه معلومة تالية 'تفيد المخاطب معلومة جديدة أو تغير اعتقادا ما أو تشككه في معلوماته القبلية,فتغير واقعه المعرفي إزاء العالم,فقولنا (عدوٌ عاقلٌ خيرٌ من جاهل,وعالمٌ حضَرَ,أي إنسانٌ عالمٌ حضر,ونحو رجيلٌ أقبلَ,أي رجل صغيرٌ)(ينظر:الحمصي, 2003م,57)(Alhomsi,2003,57),أما الوصف غير المفيد فلايمكِّن النكرة من تبوىء موقع الابتداء((فإنَّك لو قلت:رجلٌ في الدنيا قائمٌ,لم يفد وإن كان في الدنيا صفة لأنّها لم تكسب تخصيصاً))(العنَّابي,2016م,433)(Alanabi,2016,433),إذ تحيل تلك الجمل على قضايا فارغة المحتوى الدلالي لاتتصف بالصدق الخارجي.

وبذلك يظهر أنَّ البنية الإخبارية للجمل المؤسّسة للخطاب تخضع لحمولة دلالات مكونتها, فالدلالة المعجمية قيد في ورود أوصاف ما على النكرة المبتدأ بها ,وقيد ورود المبتدأ نكرة مخصصة بوصف أن يمثل معلومة تحيل على خزين المخاطب المعرفي لاالمعجمي فحسب,أما المعلومة المعطاة فقيد ورودها اقتضاء المبتدأ لها وما تحمله من معطى جديد للمخاطب.

إن التخصيص غرض إنجازي ثانوي يتولد عن القوة الإنجازية الأصل (الإخبار) مؤشر قوته الإنجازية هو الوصف يطرأ على عموم المسند إليه وينقله إلى بؤرة اهتمام المتكلم الذي يتغيّى إشراك مخاطبه في ما لديه من علم أو اعتقاد.

ويتحقَّق تخصيص المبتدأ النكرة (بمركب وصفي –موصوف نكرة وصفة لها تطابقها في سمات العدد والنوع والإعراب)وقيد الصفة أن تكون مشتقة دالة على حدث وقائم به أو ماتضمن ذلك (ينظر:ابن الناظم,د.ت,493)(Ibn Alnadim,493),وقد قرر النحاة أن وظيفة الصفة للنكرات التخصيص وللمعارف التعيين.

كقوله تعالى((ولَأمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركةٌ ولو أعجبتكم))[البقرة/221]وقوله تعالى((قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذًى))[البقرة/263]

ب–التخصيص بالإضافة:من السمات التركيبية للاسم النكرة قبوله الإضافة إلى اسم معرفة أو نكرة يتعلق به ,فيكونان مركبا إضافيا تحكمه علاقة إعرابية توسم بالجر,ويتعرَّف الاسم النكرة بالإضافة إلى معرفة,ويتخصَّص بالإضافة إلى نكرة,وتؤول العلاقة بين المتضايفين النكرتين ب(اللام) أو (من),نحو:دارُ رجلٍ وحلقةُ فضَّةٍ,وتتخصَّص النكرة بمضاف إليه نكرة((كقولك راكبُ فرسٍ ,وذاك أنك إذا قلت:راكبٌ كان شائعاً في أجناس ما يركب,فإذا قلتَ:راكبُ فرسٍ خصَّصته بالإضافة,وزال عنه بعض الشياع,وإن لم يتعرف كما تعرَّف غلامٌ في قولك :غلامُ زيدٍ,وإذا لم يكن في المضاف إليه تعريف لم يكن في المضاف لأنه يأخذ منه التعريف)) (الجرجاني,1982م,2/872)(872/2,1982,AlJurjany) .

وعلى وفق ذلك يجوز الابتداء بالنكرة المخصّصة لإزالة بعض شيوعها ,وقربها في الاسترسال الدلالي من المعرفة بوساطة تراكب دلالة المتضايفين واضطلاعهما بالإحالة على وجود خارجي أو ذهني يمثل مرتكزا في البنية الإسنادية .

إنَّ النسبة التقييدية بين المضاف والمضاف إليه النكرة تمثّل مستوى علاقيا إحاليا يفتح علاقة اقتضائية للموضوعات التي تتعالق معه بنسبة إسنادية تصادقية فيكونان معا حملا قضويّا يؤسِّس للخطاب ويمثل محوره في التواصل.

ويفرّق النحاة بين نوعين من الإضافة المحضة وغير المحضة,فمن الابتداء بالمضاف اضافة محضة ما نقله العنابي من قول الرسول (ص)((خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله على العباد في اليوم والليلة)) ومن الإضافة غير المحضة قولهم ((:مثلُك لايفعل كذا,وشرط تسويغ الإضافة غير المحضة للابتداء بالنكرة أن يكون المضاف إليه غير قابل للألف واللام فلايجوز أن تقولَ:مثلُ رجلٍ قائمٌ))(العنَّابي,2016م,437)(437,2016,Alanabi)

ومن اللافت أنَّ النحاة العرب قد ميَّزوا بين نمطين من النكرات المخصصة الأول النكرة المخصصة التي لاتحدد خارجا تحيل عليه فتكون جملة فارغة المعنى,ولايمكن اتصافها بالصدق الخارجي,والنمط الآخر ما يمثل خارجا تحيل عليه وتحدد مصداقه,فتؤلف جملة تتصف بالصدق والكذب .وهذا النمط الثاني هو المقصود بأحد المسوغات للابتداء بمسند إليه نكرة مخصصة.

ورصد النحاة مفردات موغلة في التنكيرلاتتعرف بإضافتها إلى معرفة نحو :غيرك,ومثلك,وكلُّ ما هو بمعناها نحو :نظيرك,وشبهك,وسواك وشبهها(ينظر :الرضيّ,1978م,2/210) (Alradiy,1978,2/210),لسماتها المعجمية فتلك الدوال وظيفية تتسم بعمومية دلالتها واقتضائها لدال آخر يتعلق بها وتكون بينهما نسبة إضافية تخصيصية,وهي مناظرة للألفاظ التسويرية(كل,وبعض).

ومن تلك النكرات التي تلازم التنكير مع إضافتها إلى معرفة((حسبك ,وشرعك,وكافيك,وناهيك,وكفيك,ونهيك,ونهاك,إنَّها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل,لأنَّ معنى حسبك زيدٌ:ليكفك زيد,وكذا أخواته,وإنَّما بني قدك,وقطك,وبجلَك دون حسبك وأخواته,لأنها صارت أسماء أفعال..بخلاف حسبك وأخواته,ويدخل عليها من نواسخ الابتداء (إنَّ) فقط,كقوله تعالى((فإنَّ حسبك الله))لأنَّها لاتغير معنى الكلام,ولاتقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقعا يصح وقوع الفعل فيه,لإدائها معنى الفعل,وتكون صفةللنكرة,نحو مررت برجلٍ حسبِك وكفيِك,وحالاً من المعرفة نحو:هذا عبد الله حسبَك وشرعَك,منصوبين))(الرضيّ,1978م,2/213) ((Alradiy,1978,2/213

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المسند إليه في الجملة يضطلع بمهمة تكوين الافتراض القبلي بحمولته الدلالية فالأعلام والأوصاف المخصصة للنكرات أو المقيدة لهاتؤسِّس للافتراض القبلي,وقد تنبه ستراوسن إلى أنَّ تمييز بين الجملة واستعمالها فالتجريد لايمكننا من وصف دقيق واطلاق أحكام عامة على نمطية التراكيب ((وعليه حتى تكون الجمل ذات معنى يكفي أن تكون قابلة لأن تستعمل لإصدار حكم صادق أو كاذب.))(فاخوري,2013م,55)(.(Fakhoury,2013,55)

4-النكرة في سياق الاستفهام:

يقرر النحاة أنَّ الاستفهام المتصدر للإسناد يسوغ وقوع النكرة مسنداً إليه(ينظر :السيوطي,2006م,1/327))ِAlsuyuti,1,2006/327) كقوله تعالى((أإلهٌ مع اللهِ))[النمل /61]حيث تكررت هذه الآية المباركة خمس مرات في سورة النمل,وهل فتى فيكم؟ويبدو أن الاستفهام من المعاني الثانوية التي تداخلت مع المعنى الأصل للإسناد الخبري .فالاستفهام

قوة إنجازية لها الصدر في التركيب بما تمتلكه من قوة تأثيرية تدخل على المستفهم عنه مباشرة.,بيد أن التساؤل المهم هل النكرة بعد الاستفهام لها دلالة العموم أم الخصوص.وبالنظر إلى الآية القرآنية,ويبدو أنَّ دلالة العموم واضحة فالقصد من إله جنس الآلهة عامة (إله واحد مشارك أم جنس الآلهة الاخرى).

وثمة تساؤل يفرضه النحاة، مفاده: ((إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم، فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر، فتقولون: أزيدٌ قائمٌ؟ وهل زيدٌ قائمٌ؟، فالجواب أنّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة، فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة))(السهيليّ,1992م,315) (1992,315,Alsuhaili)

ويبدو أنَّ الغرض الإنجازي المتمثِّل بالاستفهام هو المسوِّغ للابتداء بالنكرة وتصدرها الجملة الاسمية,فالنظام التركيبي للعربية يخصص موقع الصدر لمؤشرات القوة الانجازية كالاستفهام والنهي والتمني والترجي ونحو ذلك مما أطلق عليه النحاة معاني الكلام أو أغراضه,ومن اللافت أنَّ مؤشر القوة الإنجازية الاستفهامية إمّا اسم فيتخذ هو موقع الصدراة ويضطلع بالمسند إليه أو المسند ,وإمَّاأن يكون حرفا فيقتضي تركيبيا المستفهم عنه ومن هنا سوغ الابتداء بالنكرة,وينص النحاة على أن التخصيص لايفارق النكرة المتراكبة مع الاستفهام,ولايكفي قصد المتكلم لتخصيص النكرة فالنكرة متخصصة لامحالة عند المتكلم,بل لابد من تخصصها لدى المخاطب((فلو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأيِّ نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم,بل إنَّما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب))(الرضيّ,1978م,233/1) .(233/1978,1,Alradiy)

ومن المهم الالتفات إلى استحضار ثنائية الجمود والاشتقاق في المبتدأ في سياق الاستفهام,والتمييزبين نمطين من النكرات (المبتدأ المشتق والمبتدأ الجامد),فالمبتدأ النكرة المشتق يجعله النحاة في منزلة الفعل الذي يتخذ الصدارة لدلالة الحدث فيه وإسناده إلى الفاعل الواجب التأخر عن فعله,((فالمبتدأ وصف مسند إلى الفاعل,أو نائبه,كسارٍ,ومكرمٍ:من قولك:أسارٍ ذان,وما مكرمٌ العمران,فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر,لشدة شبهه

بالفعل,ولذلك لايحسن استعماله ,ولايطرد في الكلام حتى يعتمد على مايقربه من الفعل ,وهو الاستفهام ,أو النفي,كما في قوله:

أقاطنٌ قومُ سلمى,أم نووا ظَعَناً؟ إنْ يظْعَنُوا فَعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا))(ابن الناظم,د.ت,106). (Ibn Alnadim,106)

ثانياً:المسند إليه (المبتدأ) المعرفة:

ثبت أنَّ الأصل النظري للمسند إليه في الجملة الاسمية أن يكون معرفة (ينظر :المبرِّد,2010م,127/4)(127/2010,4,Almubarid)وحدَّ النحاة المعرفة ب((الاسم الموضوع على أن يخصَّ مسمَّاه.وقالوا أيضا:المعرفة هو الذي عُلِّقَ في أول أحواله على أنْ يَخُصَّ مُسَمَّاه ,وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يَخُصَّ الواحد من جنسه))(الأندلسي ,1998م,110/2)(110/1998,2,Al'andalusi).وبهذا التحديد تتماز المعرفة من النكرة على وفق عيار معجمي وهو الدلالة على الخاص دون جنسه أو نوعه واختصاص المعرفة بواحد من مجموعة دون الدلالة على أفراد آخرين ,وهذا العيار الدلالي المعجمي يتمظهر في التعين الخارجيّ والذهنيّ لدى المتكلم والمخاطب ,على وفق ما مر.فالتعريف والتنكير((إجراء تتخذه اللغة في نظامها ينسجم مع الاعتبارات الخارجية ونية المتكلم تجاهها))(د.الأسدي ,2007م,113) 2007,113,Alassadiy)),وعلى وفق ذلك تقوم مقولة التعريف على عيار صرفي إذ يخصِّص النظام اللساني العربي أبنية خاصة وأدوات وظيفية للتعريف ,وعيار دلالي مثُل بتعيين المدلول وإشخاصه من بين مجموعته وتعينه الخارجي ,وعيار تداولي يمثَّل بعلاقة الخطاب بالمتكلم والمخاطب .فما تعين لديهما تعرف وما شاع في علمهما وعم أفراده تنكر ,ومن هنا فالمستوى التداولي ضابط مهم في استعمال اللغة وهو مدمج في النظام اللساني والقدرة اللسانية,فضلا عن تحققاته في الاستعمال ,إذ يتيح النظام النحوي العدول الدلالي في بنية العلم وجعله نكرة عامة,مع وسمه إعرابيا,نحو مررت بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخر(ينظر: الأسدي,2007م,114)(2007,114,Alassadiy).

وبالمنوال ذاته في تراتب النكرات يصنف النحاة المعارف تراتبيا,فأعرف المعارف الضميرولاسيما ضمير المتكلم((فإذا قال (أنا) فليس يحتاج إلى زيادة بيان,لأنَّ البيان إنَّما

يكون ليعرَّف فإذا قال (أنا) عُرف معرفة عين وكذلك المكنى (الضمير) كلّه,ثم زيد (العلم) لأنَّه معرفةٌ للغائب,فتقول زيدٌ معرفة وتعلمه شخصاً ,وبعده ما فيه الألف واللام,لأنك إذا قلت: (الرجل) فقد عرفت أنه اسم معهود من جنس,فقد علمت أنه بمنزلة (زيد) وإن كان زيد) أخص,ثم بعده (هذا) و(ذلك),لأن (هذا) لاتعلم به جنسا من جنس كما علمت بالرجل,فهو أشد إبهاما وما فيه الألف واللام أخص إذ تعرف به واحدا معدودا من جنس))(الفارسي ,1987م,51–52)(Alfarisy,51,1987–52),وفي تراتبية الأعرف من هذه الأسماء خلاف بين النحاة,وعيار الأعرفية هو قوة الإحالة في الاسم وتخصيصه لمسماه في التخاطب.ويبدو أنَّ التعريف واسم للأسماء له أدواته البنيوية التي تحدِّد كون الاسم يحيل على شيء مُخَصَّص أو معهود ذهنيا في علم المخاطب فضلا عن المتكلم,غير أنَّ هذا المفهوم يخضع لضوابط الدلالة وسيروة التداول في ماجريات الاستعمال للمعارف في التخاطب.

1- المسند إليه العلم:

يقصد بالعلم ((اسم عُلِّقَ في أول أحواله على شيءٍ بعينه في جميع الأحوال من غيبة وتكلُّمٍ وخطاب))(الأندلسي,1998م,306/1)(Al'andalusi ,1998:1 /306) وفي هذا التعريف تتبدى خصائص وضع العلم على مسماه في استعماله الأكثري للدلالة على مسمى معين,وله تقسيمات كالمرتجل والمنقول.

حُدِّد الأصل في التراكيب الإسنادية بالابتداء بالمعارف التي تمثل مشتركا في المعجم الذهني لكل من المتكلم والمخاطب,وإذا كان الإسناد يمثل علاقة تجريدية للجملة في العربية بنوعيها فإنَّ تجسُّد المسند إليه بالعلم يمثِّل بعداً إحاليا يخصص البنية الاسنادية ,ويرتبط العلم بالتخصيص وينـدرج العلم هنا بحسب خصائصه الدلالية في ثنائية (معين /غير معين)المتجسدتين في المعرفة (العلم)والنكرة (المتوكل,2013م,362)(Almutawakil,362,2013).

ثمة رأي يتبناه بعض فلاسفة اللغة ينص على أن الأعلام فارغة من المعنى أو السمات الدلالية التي نجدها في الأسماء ذات الإحالة الخارجية ,و((بعبارة "ستيوارت ميل"إنه ما

صدق ,لا مفهوم,وخلافا لذلك يتمسك فريجه بأنه يستحيل أن يوجد مرجع بدون معنى وهو لهذا السبب لايعترف بوجود أي فارق منطقي بين أسماء الأعلام النحوية وبين أنوع التعاريف بالرسم..ويمكن حينئذٍأن نعتبر مجموعةً من المعلومات المتعلقة بحامل هذا الاسم تمثل معنى لاسم علم عند جماعة معينة مفترضين أن هذه المعلومات يمتلكها على الأقل كل عضو في هذه الجماعة))(قنيني,2000م,38-39)(.(Qunyny,2000,38-39

يضطلع العلم في عملية التخاطب بأحضار المسند إليه وتعيينه في التخابر,ولعل قيمة التعيين تمثل سمة دلالية مهمة تهيّىء لشخوص لعلم المسند إليه الجزئي بما يحمله من صفات تخصه ,دون غيره من المعارف التي قد تدل على كليات ,وتقيد ارتباطه بخبرتقتضيه خصائص العَلَم المحمَّلة بالخبرات التواصلية في الاستعمال اللغوي.نحو استعمال لفظ الجلالة(الله)ومايرتبط به من سمات دلالية تثرى في التداول (بافتراضاتها القبلية المرتبطة بالأعلام),ونحواقتضاء(علي)للشجاعة و(حاتم) للكرم.

ويمثل بذلك المسند إليه العلم القاسم التخاطبي المشترك بين المتخاطبين ,الذي تحدده المعرفة اللسانية المشتركة بين المتكلم والمخاطب.ويتبدى ذلك في كل مايؤسسه العلم من منطلق لبناء المعلومات الجديدة التي يزجيها المتكلم في خطابه,إنَّ الأعلام تمثل مرجعية مهمة بقيمها الاحالية التي تمثل عناصر بنائية لاعلى نحو الجملة وفحواها القضوية بل في ترابط عناصر الخطاب الواحد ,وتتيح الامتداد في فقر الخطاب وتحقق انسجامه في بناء شبكة معلومات ترتبط بالأعلام ,وإسناد المعلومات التي يتغياها المخاطب من خطابه في الإثبات وتغيير المفهوم مسبق أو نفي أو توكيد ونحو ذلك مما يرتبط بوجوه الخطاب وبناه الإسنادية.

2-الضمير:

الضمائر مجموعة من المفردات الوظيفيةالموضوعة للدلالة على مسمياتها ,وتنوب عنها في مقامات التخاطب الثلاثة الخطاب والتكلم والغيبة,وينماز الضمير بهذه الوظيفة من سائر أنواع المعرفة بحسب ما يقرر النحاة(ينظر:الأندلسي,1998م,2/132)(132/1998:2,Al'andalusi)ونظرا لدور الضمير الاستبدالي ونيابته عن أسماء الأشياء ووظيفته الإشارية اختُزِلَت بنيته وتقلصت إمكانيته التصريفية إلى أقل صور الأبنية الدالة

,((واقتصرت على إضافة بعض اللواصق الذيلية اللاحقة لبنيته كألف الاثنين وميم الجماعة ونون الإناث وتاء المخاطبة,مفتوحة أو مكسورة,وبعض أصوات المدّ القصيرة المشخصّة لجهة الضمير المخاطب أو الغائب))(د.أبو جناح صاحب,2018م,295)(Abojanah,295,2018)

تتبدى وظيفة الضمائر في طبيعتها الإحالية المقالية والمقامية,وتمثِّل الضمائر الشخصية للمتكلم أو المخاطب عنصراً إشاريا اختزاليا بما يتطلبه التواصل من إيجاز واختزال أو غير ذلك من الأغراض التي تنحتم في التواصل,وأخال أنَّ الضمائر فارغة من المعنى المعجمي كالأعلام بل هي أقل منها في الحمل الدلالي, لأنَّها تنطبق على أكثر من محال عليه أو مرجع ,ولعل ضمائر الغيبة أكثر عمومية من ضمائر المتكلم والمخاطب ,ولابد هنا من الإغناء لدلالة الضمائر وسد احتمالية تعدد إحالتها ومرجعيتها,ويعتمد الإغناء هنا على المقال السابق لتفسير مرجعية ضمائر الغيبة,وتحديد المحال عليه في علم المخاطب وذهن المتكلم,ويعتمد في تحديد المحال عليه على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين لتحديد هوية المضمر وتقليص احتمالاته,وشخوص مرجعه مقاميا إذ تكون الضمائر عنصراً إشارياًإلى السياق وعناصره الماثلة في التواصل,فالمبتدأ الضمير معرفة لأنه يحيل على معروف لدى المتخاطبين ,بتقدم ذكره أو حضوره الذهني والمقامي,ومن هنا يكتسب المبتدأ المضمر قوته في الإسناد الاسمي ووظيفته التعيينية,إذ يعتمد على المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب الخاصة بالخطاب,والسمة السياقية التي تستدعي شخوص مرجع الضمير أو المحال عليه.

والحق أنَّ ضمير الغائب مشكل من حيث وسمه بالمعرفة أو النكرة لاحتمال عوده على كليهما,من ذلك قوله تعالى((ولاهم يحزنون))[البقرة/]38,و((فهم لايرجعون))[البقرة/18],و((ولاهم ينصرون))[البقرة/48]((قال هي عصاي أتوكأ عليها))طه/18, بخلاف ضمير المخاطب والمتكلم الذي لا((أنا راودته عن نفسه))[يوسف/51],((أنت تحكم بين عبادك))[الزمر/46].

ومن هنا قال الرضيُّ بضرورة وجود مرجع يفسِّر ضمير الغائب مقدَّمٍ عليه تقدما لفظيا أو معنويا(حكميّا),بحسب سمات الضمير الإحالية((وإنّما يقتضي ضمير الغائب تقدُّم المفسِّر عليه لأنه وضعه الواضع معرفةً لابنفسه بل بسبب ما يعود عليه,فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسِّره

بقي مبهما منكَّرا لايعرف المراد منه حتى يأتي مفسِّره بعده ,وتنكيره خلاف وضعه))(406/1978,2)(406/2,م1978,).

ورصد النحاة وظيفة تداولية في تقديم الضمير على مفسره وهو قصد التفخيم والتعظيم في ذكر المفسِّر بعد مضمره,بيد أنَّ إشكالية التعريف تعرض للتحليل النحوي((فهذا الضمير الذي هذا حاله أيبقى معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعني المفسِّر .والذي أراه أنه نكرة ,وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان الأول ,لأنَّ التفسير يحصل بعد ذكره مبهما)) (الرضي,1978م,406/2))((406/1978:2Alradiy, ولايخصُّ هذا الحكم ما تقدم من ضمير الغائب على مرجعه, بل تُحدِّد دلالةَ ضميرِ الغائبِ(تعريفا وتنكيرا) إحالتُه فهي عيار تعريفه أو تنكيره ,فأن كان مرجعه نكرة فلابدَّ من دلالة التنكير فيه وإن كان مرجعه معرفة فإنَّ تعريفه منحتم.

ويبدو أنَّ الضميريرتبط بتمثيل دلالي للمحتوى القضوي للجملة ,ويتولد عن طبيعته الاختزالية قوة اقتضائية تلازم مكونات الجملة وطبيعة مايتضام مع المسند إليه المضمرمن أخبار تسند إليه ,وتغنى تلك الاقتضاءات بتضمينات ذات طبيعة استدلالية,تفرضها الضمائر التي تمثل قوادح الاقتضاء .

3-المعرف ب(ال):

التعريف في هذا النوع من المعارف ينبني على الأداة (ال) التي تكسب النكرة تعريفا وتعيينا للمراد من مسماها,وفي ثوابت النظر النحوي أن (ال) من واسمات الأسماء المميزة لها عن أقسام الكلام الأخرى ,وتؤثر التعريف فيها فالمعرف بهذه الأداة هو :كل مايكون معرفة بها فإن جُرِّد منها رجع نكرة نحو :الرجل والغلام (ينظر:ابن عصفور,1986م,222/1)(Ibn Ausfor,1,1986/222),((ومن هنا جعل بعض النحاة لزوم الألف واللام للاسم دليلاً على أنَّهما ليستا للتعريف ,على حين رأى بعض آخر أن المعرفة))(د.نحلة ,1999م,111)((Nahla,111,1999قد تلازم (أل) وتكون مكتسبة التعريف منها,ونص الرضي في معرض محاورته لرأي المبرد ((على أنَّ الألف واللام في الأعلام لامعنى لهما فيه ولايفيدان التعريف بل يلمح بهما الأصل المنقول عنه العلم(الوصفية الأصلية)فقط,فكأنَّه

مجردٌ عنهما لأنَّ تعريفه بالعلمية,قال ,وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو,لأنَّ اللام,إذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها ,فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً أنَّ (أل) لاتفيد التعريف))(الرضيّ,1978م,370/1))ِ(Alradiy 1978:1 /370ويبدو أنَّ هذه الأداة تفيد التعريف وتعين مع الاسم الداخلة عليه مدلولها في التركيب وفي علم المتكلم والمخاطب,إذا كان عاما قبل دخول أل عليه ويكتسب التعيين وإزالة العموم عنه بعد تراكبه معها,ومن هنا نرى النحاة القدامى والمحدثين قد رصدوا الأسماء المتعينة ب(ال)(اسم الجنس الجمعي الصفات المشتقة والأسماء المثناة والمجموعة ,والأعداد والأسماء الأعجمية, وألقاب حروف الهجاء وكلمة سحر, والعلم إذا استخدم جنسا)(ينظر:نحلة,1999م,114) ((Nahla,114,1999

ويقرر النحاة أن(أل) تكون عهدية وجنسية,فالعهدية :تفيد التعيين غالبا,لأنَّها لمعهود بين المتخاطبين متعين في علمهما (ينظر: المرادي,2009م,194))(Almuradiy,194,2009 ,والعهد إمّا ذكريٌّ يكون بذكر متقدم في الخطاب يحيل عليه المعرف بأل فيصبح متعيناً ,وتتضح هنا وظيفة المستوى التداولي في تحديد التعريف فيصبح المسند إليه المبتدأ الموسوم ب(أل) معرفة لتعيُّنه في علم المخاطب فصار متصوراً معروفاً لديه بوساطة (أل),كقوله تعالى((فيها مصباح المصباحُ في زجاجةٍ الزجاجةُ كأنَّها كوكب دريٌّ))[النور/,35]أويكون العهد مقاميا لحضور المعرف ب(أل) في مقام التخاطب وحدَّد ابن عصفور العهد الحضوري(المقامي) بتراكب المعرف ب(أل) مع اسم الإشارة نحو :هذا الرجلُ عالمٌ ومع أي في النداء ومع إذا الفجائية ومع ظرف الزمان الدال على الحاضر(الآن) وعمَّم ابن هشام العهد الحضوري وربطه بمقام التخطاب فكل نسق موجه لمخاطب مخصوص تكون (أل) دالة على العهد الحضوري (ينظر:السيوطي,2006م,260/1)(Al suyuti,1,2006/260),أومعهود لدى المخاطب وذلك العلم متحصل من المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وعبَّر عنها السيوطي بقوله :معهود علمي بأن لم يتقدم له ذكر في الخطاب ولم يكن مشاهداً حال الخطاب,نحو قوله تعالى((إذ هما في الغار))[التوبة/40] (2006م, 259/1)(259/2006,1)فالغار متعينا بغار مخصوص بحسب الثقافة الإسلامية التي حدَّدت للمعرفة مصداقاً واحدا ,ومن أمثلة المسند إليه المعرف(أل) المتعين بحسب المعرفة

المشتركة قوله تعالى((الحمدُ لله ربِّ العالمين)) [الفاتحة /1],((الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين))[البقرة /180].

وتكون أل الجنسية:لتعريف الماهية أو الحقيقة, والتعيين هنا يظهر في النظر الاستبدالي من توارد المعرف ب(ال) الجنسية (المسند إليه مع مفردات معجمية تحدد وظيفة التعيين في أل)من خلال الاستبدال العمودي لاالأفقي إذ لايمكن تبادر العموم عليها فلا تستبدل ب(كل) على ما نص عليه النحاة,والمراد من المعرف ب(أل) شيءواحد بحقيقته أو ماهيته لا تعدد أفراده بمصداقه الخارجي,والراجح هنا في التعيين الماهوي يختلف عن التعيين في سائر أنواع المعارف الأخرى, وهو أمر تخاطبي على الأظهر وتعيين المعرف ب(أل) هنا لاتساق الخطاب وتقريب المضمون القضوي في الجملة الاسمية ,ولعل هذا يتصل بما أطلق عليه بمبدأ الصلة التي تحكم التخاطب فلابدَّ للإظهارات التركيبيَّة الدالة أن تكون ذات صلة بالمخاطب والسياق التخاطبي مقاليا وخارجيا . (ينظر :سبيربر ,2016م,158))(2016,158,Sberbar)

وأمّا(أل) التي تدخل على النكرات العامة(الأجناس)فقد حدَّ النحاة سماتها الوظيفيةبصحة استبدالها ب(كل) العمومية,فتستغرق أفرادها ويمكن الاستثناء من مدخولها,وصحة نعته ب(جميع) وإضافة (أفعل) إليه اعتبارا لدلالته(ينظر :السيوطي,2006م,259/1)(Al suyuti,1,259/2006),وقد تكون لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم كقوله تعالى((لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك))[النساء/162]وقوله تبارك وتعالى((والكافرون هم الظالمون))[البقرة/ 54]وقوله عز وجل ((والمؤمنون كلٌ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله))[البقرة/268],ولايبدو من هذه تعيين المُحال عليه بل يظهر العموم من دلالتها,والظاهر هنا أنَّ طبيعة مدخولها هي التي تحدِّد نوعها ووظيفته في التعيين أو العموم,ف(ال) بذاتها أداة أومبنى وظيفي لايمثل دالا معجميا,ومن هنا تتحدد وظيفته بمدخوله من خلال سماته المعجمية التي تمثل واسما انتقائيا في توارده مع مفردات تتسق مع دلالته التي يقتضيها في التخاطب واضطلاعه بتمثيل المفاهيم أو الأفكاروالمعتقدات في التواصل .

4-المسند إليه (المعرف بالإضافة):

ينبني التعريف في هذا النوع على وفق العمل النحوي بين اسمين ,فتؤسس على علاقة إعرابية موسومة بالجرِّ من جهة ,وعلاقة دلالية تتمظهر في نمطين دلاليين: الأول إضافة غيرمحضة (لفظية)لاينوى بها الاتِّصال,تتبدى في إضافة الأوصاف المشتقة إلى معمولاتها نحو(حامل الكتاب),وهذا النمط لا يخصص المضاف ولايعرفه, والثاني إضافة محضة(معنوية) ينوى بها الاتِّصال وظيفتها تعريف المضاف أو تخصيصه تجيء على ضربين: الأول بتأويلها بمعنى اللام نحو :دارُ زيدٍ وأخرى بمعنى(من)نحو ظرفاءُ القومِ ,والمحضة تسمى الإضافة الحقيقية (ينظر :الجرجاني,1982م,817/2)(817/1982,2,Aljurjany)

وتكون الإضافة التي تؤول باللام مُعرِّفة إن أضيف الاسم إلى معرفة كقولنا :غلام زيدٍ((وذاك أنك لو قلت:غلام,كان شائعا في أمته غير مختص بواحد,فإذا أضفته فقلت :غلامُ زيدٍ,تعرف وصار لواحدٍ بعينه,ويكتسي منه تعريفه,وذاك أن قدر المعنى على قدر اللفظ,فكما دخل المضاف وتنزل منه منزلة التنوين القوي لايتصور فيه الانفصال ,كذلك يجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول لتكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى)) (الجرجاني,1982م,873/2) (873/1982,2,Aljurjany).

وقد مرَّ أنَّ بعض المفردات موغلة في التنكير لإبهامها فلا تتعرف بإضافتها إلى المعارف مثل (غيرومثل وسوى),وقد تتعرف بإضافتها إذا انحصر التغاير بين اثنين لاثالث لهما,مثل(غير الحركة) فإنَّه يدل على متعين واحد بالاقتضاء وهو السكون.فنقول (غير الحركة سكون).ولابد من السياق التخاطبي لتحقق التعريف في الدال,((ولو كان للمخاطب من يخالفه في شيء مخصوص,ويكون ذلك المخالف معروفا بخلافه فقلت:....)) (الجرجاني,1982م,874/2) (874/1982,2,Aljurjany)

واللافت أنَّ النحاة يجعلون الإضافة واسما شكليا للتعريف يناظرواسم التنكير الشكلي التنوين الذي يقطع الاسم عما بعده,فالإضافة علاقة عمل نحوي تقوم على إدماج اسمين على نحو النسبة التقييدية(ينظر :الصبَّان,2009م,232/2)(232/2009,2,Alsabban), وجعلهما معا مركبا دالا يحيل على خارج, فالنسبة بينهما علاقة اتصال تركيبي تنعكس في

تمثيلها الدلالي بمدلول واحد في السياق الخارجي,ويتعين المضاف ويتحدد في علم المخاطب بحسب نوع المضاف إليه الذي يضفي على المضاف التعريف ويعين مدلوله,فالمضاف إلى العلم يتحدد بقوة إحالة العلم المتعين بحسب المعرفة المشتركة بين المتخاطبين,وكذلك المضاف إلى الضميرأو المعرف ب(أل) أو الموصول أو أسماء الإشارة.

إنَّ المسند إليه في المركب الإضافي يحيل على معنى مركب في التصور والإدراك ,إنَّه تركيب لوحدتين معجميتين أو وحدة معجمية مع وحدة وظيفية (الضمائر)لتوليد دلالة جديدة تدمج الدلالتين معا أو تختزلهما في إحالة خارجية واحدة,ومن هنا تنبثق الدلالة السياقية والمعدلة وهي الدلالة المناسبة للحالة المعطاة,فدلالة المتضايفين تصبح أكثر تحديدا من الناحية السياقية أو أقل عموما أو قد ينتقل إلى دلالة أخرى عن طريق التوليد المجازي من الإسناد الإضافي (ينظر :ريكاناتي,2018م,218)(.(Rehkanatiy,2018,218

ومن صور المسند إليه المضاف إلى العلم و((كلمةُ اللهِ هي العليا))[التوبة/40]يلحظ أنَّ الوحدة المعجمية (كلمة) عامة في المعجم لكن ترابطها بالإضافة إلى علم الذات المقدسة يعين مدلولها ,وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المسند إليه المعرف بالإضافة ليس بقوة المسند إليه العلم ولا الضميرفي تعيين ما يحيل عليه, ذلك أنَّه يستمد دلالته من دمج لدلالتين معجميتين مما يفتح فضاءات التأويل والإغناء الدلالي ,ومن هنا تتولد الاقتضاءات الدلالية في إحالة المسند إليه,فقد أولَّها المفسرون ب(لا إله إلا الله) و(الاسلام)و(وعد النصر) (ينظر :القرطبي,2013م,149/8)(149/2013,8,Al-Qurtubi), والإضافة إلى ضميرنحو قوله تعالى و((وإخوانهم يمدونهم في الغيِّ))[الأعراف/202]و((رحمتي وسعت كل شيء))[الأعراف/156]فإضافة الرحمة لياء المتكلم العائدة للذات المقدسة تخصيص لإطلاقها وتحديد لجهة صدورها ,وهنا تعيين لمفهومها ولاتشخيص لمصداقها الخارجي ,فالوحدة المعجمية (رحمة)وحدة عامة بحسب سماتها المعجمية وهنا يقدح المسند إليه الاقتضاء بإنَّ الله واسع الرحمة ,ويفتح الاستلزامات التي يصدق عليها دلالة الرحمة بحسب السياق الإدراكي أو التصوري للعقل المسلم فمصاديق الرحمة كثيرة ,ويظهر أنَّ النسبة الإضافية للضمير تحقِّق دلالة تعيين للمسند إليه وإشخاص مصداقه لتؤسِّس للمعلومة المعطاة في الخبر عليه إذا أحال على ما صدق متعين في الخارج نحو قوله تعالى((وأبونا

شيخ كبير))[يوسف/23]فتكون الدلالة المعجمية عيار التعيين في إحالة المعرف بالإضافة وتحديد مدلوله ماصدقا أو مفهوما مقيدا ,ومن صور المسند إليه المضاف إلى اسم ظاهر قوله تعالى((وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض))[الأنفال/175]الاضافة الى المعرف بأل الجنسية لاتفيد التحديد واشخاص المصداق في الخارج بل تعيين المفهوم فالمضاف يتعين مفهومه في التخاطب , وقد يكون المسند إليه المضاف كلمات تدل على التعميم أو التسويرأو التكميم مثل لفظ (أكثر,كل,جميع ,وبعض,كلا,كلتا)نحو قوله تعالى((وأكثرهم لايعقلون))[المائدة /103],وقوله تعالى((كلُّ الطعامِ كان حلا لبني اسرائيل إلا ما حرم اسرائيل على نفسه))[آل عمران/93] ((كل أولئك كان عنه مسؤولا))[الإسراء/36]و((كلتا الجنتين آتت أكلها))[الكهف /33],وهنا تدل هذه الوحدات الوظيفية على تسوير المسند إليه وتعميم الحكم على أفراده عامة, ويكون التعريف فيها تعريفا ذهنيا أي تحديده في تصور المخاطب ليكون المبتدأ محدَّدا في ذهن المخاطب,فالتعريف هنا مقابل دلالي للإبهام .وليس التعريف هنا مقابلا للشيوع في النكرات.

وتظهر هذه المفردات التكميمية والتسويرية أثرها الدلالي في المبتدأ الموسوم بها فينبغي لحظ الفرق بين المبتدأ الموسوم بتلك الألفاظ الجهية أو المظهرية التي تسم المبتدأ على وفق قصد تداولي,وتعبر عن طبيعة اعتقاد المتكلم تجاه الإخبار, يحتم تحديد المبتدأ ب(سور :كل,جميع,كلا,كلتا)أو تكميميه ب(أكثر,بعض) ,ليدل على إثبات الحكم في الخبر للمبتدأ,واللافت أن هذه الوحدات الوظيفية تحتم تصدر المبتدأ في الجملة الاسمية شأنها في ذلك شأن مؤشرات القوة الإنجازية في الأنساق الإنشائية كالاستفهام والتمني والترجي ونحو ذلك,أما المبتدأ غير الموسوم بسمة جهية تعبر عن اعتقاد فهو ابتداء أولي محض له مقاصده الإخبارية .

5المسند إليه (أسماء الإشارة):

تعرف هذه المجموعة من الأسماء بأنها ((اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف,وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا))(الصبَّان,2009م,201/1)(Alsabbann,1,201/2009), لهذه الأسماء مراتبها الإشارية

بحسب البعد المكاني للمشار إليه في حدث التلفظ وهي (هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء للقريب وذاك وذلك وتلك أولئك للبعيد),وتندرج أسماء الإشارة في مجموعة من الوحدات الوظيفية التي تضطلع بوظائف دلالية عامة في التراكيب(كالإشارة والإحالة) ,فهي إلى جانب الضمائر والموصولات تتسم بالإبهام لافتقارها إلى مُحدِّدات سياقية أو مقالية ,ومن الإشارات المهمة إلى ذلك ما جاء في المدونة الأولى من افتقار تلك الوحدات الوظيفية إلى الدلالة المعجمية في خصائصها الدلالية((وإنَّما صارت كلُّها مبهمة من قبل أنَّ هو وأخواتها ,وهذا وأخواتها تقع على كلِّ شيْءٍولاتفصل شيئاً من شيءٍ من الموات والحيوان))(سيبويه,1977م,77/2)(77/1977,2,Sibawayh),بيدَ أنَّ اندراجها في فئات المعارف لوظيفتها الإحالية(الإشارية) في التخاطب(ينظر: المبرِّد,2010م,279/4)(279/2010,4,Almubarid),إذ تشغل في الجملة محل المسند إليه الذي يقتضي مُعرَّفا يبنى عليه المسند ,ومن هنا قال الرضي((ويعني بالمبهمات :أسماء الإشارة والموصولات ..وإنّما سُمِّيت مبهمات ,وإن كانت معارف لأنَّ اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب ,لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها..))(الرضيّ,1978م,240/3))ِ(240/1978:3Alradiy).

ويبدو أن الوظيفة التعريفية لتلك الوحدات تتأسس على وفق إحالتها إلي المشار إليه وتحديده سياقيا ومن هنا نص النحاة على أن إشارة هذه الأسماء حسية تمييزا لها من الإشاريات الذهنية في(ضمير الغائب وال العهدية)ارتكازا على المفهوم الإشاري الوجودي لهذه الأسماء, ولذا ينص الفارسي((جعلوها معرفة وإنَّما تخصَّص بالإشارة,لأنَّه إذا قال :هذا مثلك فإنما معناه هذا الذي هو معروف بمثلك.فتخصص أكثر من تخصيص قولك مررت برجل مثلك,وإذا كان على هذه الصفة ..فإنه قد أفاد التخصيص))(الفارسي,1987م,52)(1987,52,Alfarisy),لكنها لاتخلو من إشارة ذهنية في استعمالاتها كقوله تعالى ((قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ))[المائدة /119]ف(هذا) وحدة وظيفتها الإشارة إلى يوم القيامة حيث ينتفع العاملون بعملهم الحسن.ويوم القيامة غير حاضر في السياق الحسي بل في التصور الذهني للفرد المسلم.وهنا طبيعتها الإحالية إدراكية تختلف عن الإحالة الحسية التي يشخص فيها ما صدق اللفظ

الإشاري ماثلا محسوسا.ويُعتمَد في التخصيص الذهني عنصران أساسيان في تحديد الإحالة بالإشاريات :المخزون الذهني والقصد ,أما الإحالة الحسية فهي تعتمد السياق الذي يكتنف المشار إليه .((ويمكن التمييز بين المعلومات المترسخة والتي تتعلق باستعمال العبارات الاشارية ,وبين المعلومات غير المترسخة التي تستعمل في سياق أسماء العلم ,ويمكن أن نستعمل اسم العلم للإحالة على موضوع معين رغم أن المتكلم والمستمع لم يسبق لهما أن كانوا على اتصال بما يحيل عليه,فعندما نستعمل أرسطو فإننا نحيل على نفس الفرد ونستطيع أن نفهم ذلك رغم أن أرسطو لم يسبق له أن كان في محيطنا الإدراكي))(حافيظ اسماعيلي,2011م,446) (.(Asmiely,2011,446

ولعلَّ الاستعمال اللساني للإشاريات يكشف لنا عن أنماط محددة في النظام النحوي.فاسم الإشارة ممكن أن يرد مع الاسم المعرف بأل أو المعرف بالإضافة ,إذ يقع الأخير موقع البدل الذي يحمل القيمة الدلالية الاستبدالية للإشارة, يضطلع بتوضيح إبهامها أو تحديد المشار إليه في السياق,ومن ثمَّ فإنَّ اسم الإشارة وظيفته تتجلى في التحديد السياقي وتخصيص المحال عليه في الخارج .ومن ذلك قوله تعالى((تلك الأيام نداولها بين الناس))[آل عمران/140],و((تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لايريدون علوا))[القصص/83],((هذه الأنهار تجري من تحتي))[الزخرف/51].والظاهر أن لأسماء الإشارة وظيفة تداولية تتبدى في لفت أنتباه المخاطب إلى المسند إليه (الأصل المحول إلى البدل) لأهميته ,وجعله بؤرة الخطاب فضلا عن القيمة الإشارية المتحصلة من أصل وضع تلك الأسماء.

أما ورود هذه الأسماء من دون ذكر المشار إليه بعدها نحو قوله تعالى((تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك))[هود/49]و((هؤلاء أضَّلونا))[الأعراف/38],و((ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده))[الأنعام/88] ,فالوظيفة الإشارية منحتمة لتحديد إحالة المسند إليه في المقام التخاطبي,وكذلك لربط الجملة بسياقها المقالي السابق,وبهذا تكون تلك الوحدات من عناصر اتساق النص,لكن انتقاء هذه الوحدات لايخلو من قصد تواصلي يتبدى من القيمة الدلالية للإشاريات وخصائص إحالتها السياقية ,إذ تبرز وظيفة السياق المقامي في إغناء مقصود الإشارة وتحديد قيمتها التخاطبية ,على وفق مبدأ التعاون بين المتخاطبين.

6-المسند إليه (الاسم الموصول):

الموصولات الاسمية مجموعة من الوحدات الوظيفية التي تنوب عن الأسماء الصريحة ,وتندرج هذه الوحدات ضمن المبهمات, لغياب دلالتها المعجمية وافتقارها إلى الصلة التي تبين حمولتها الدلالية,ويحصرها النحاة ب (الذي والتي واللذان واللتان والألى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن وأي وأية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والألف واللام)وتعرف ب((ما لايتم جزءا إلا بصلة وعائد,وصلته جملة خبرية ,والعائد ضمير له)) (الرضيّ,1978م,5/3))ِ(5/1978:3Alradiy,فالموصول مقيد الدلالة بالصلة التي تضطلع بتبيان دلالته,وينحتم التعريف على الموصولات بأصل وضعها في النظام اللغوي,لأن الموصول يستعمله المتكلم في ما يعتقد((أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له,إما مستمرا,نحو :باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء,أو الذي هو باق,أو في أحد الأزمنة,نحو الذي ضربني,أو أضربه,أو الذي هو ضارب,أو بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا,أو في أحد الأزمنة,نحو الله الذي يبقى ملكه,أو ملكه باق,وزيد الذي ضرب غلامه ,أو غلامه ضارب ,أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكما على شيء:دائما أو في بعض الأزمنة ,نحو الذي أخوك هو,أو الذي أخوك غلامه,أو الذي مضروبك هو أو غلامه)) (الرضيّ,1978م,7/3))ِ(7/1978:3Alradiy,وبهذا يكون تعريف الموصول ((بوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ,فمعنى قولك :لقيت من ضربته,إذا كانت من موصولة :لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك,فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها,وأما إذا جعلتها موصوفة,فكأنك قلت لقيت أنسانا مضروبا لك,فإنه وإن حصل لقولك:إنساناً,تخصص بمضروبية المخاطب,لكنه ليس تخصيصا وضعيا,لأن (إنسانا)موضوع لإنسان لاتخصيص فيه ,بخلاف: الذي ,ومن الموصولة فإن وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتهما))

(الرضيّ,1978م,8/3))ِ(Alradiy1978:3/8المتضمنة لمعلومات دلالية عن الموصول,وعلى وفق هذا النظر أن التعريف في أصل الوضع, والاستعمال يعزز هذا التعيين الموصولي , فالا ستعمال قيد على وظائف الوحدات التركيبية فربما يعمم دلالة الموصول في

طبيعة الإحالة ,ويعينه مفهوميا في الخطاب ومن هذا قوله تعالى((وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ , الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)) [الهمزة1/–2],فالمحال عليه جامع المال ذو دلالة عامة ,لكنه متعين مفهوميا,فالتعريف طبيعته تعيينة للمفهوم لا المصداق.

وبحسب تبعية البنية النحوية للوظيفة التواصلية والمعرفية, تتنوع الأسماء الموصولة تبعا لتنوع وظائفها الإحالية وتمثيلها الدلالي,واللافت للنظر أن الموصول بحمولته الدلالية المكتسبة من الصلة ذو دلالة سياقية,أي بإحالته على معهود مقالي سابق نحو قوله تعالى((وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ , إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ , فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ , وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ))[آل عمران/54–57] (الذين كفروا)أي الكافرون بما جاء به عيسى (عليه السلام),أو على معهود مقامي يعتمد في تمثيله الدلالي على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين نحو قوله تعالى((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ))[البقرة/275]لتعيينه في الخطاب وإدراك المخاطب,وبهذا ينماز الموصول عن العَلَم في الإحالة والتعيين, وهو التعيين المفهومي للموصول وانبنائه على المستوى التداولي لا المعجمي.

ومن طبيعة الإحالة المخصصة بالصلة المعهودة ,نستطيع أن نحلل وظيفة الصلة التعيينية بتراكبها مع مختزل وظيفي (الموصول), وتفسيراختزاله بالحمولة الدلالية المحصلة من مجموع الوحدات وعلاقاتها ,فالموصول يحدِّد المحال عليه ,ويعينه من حيث النوع(التذكير والتأنيث)و العدد وبعضها يحدد(العاقل وغير العاقل–من وما) ,أي يعين المحال عليه إجماليا ويعلو هذا التعيين تحديد أكثر تجريدا هو دلالة الموصول على العهد الذكري أو الذهني,وتأتي الصلة التي توسم بكونها ذات مضمون قضوي إخباري لاإنشائي ,ونفترض كونها ذات مضمون حدثي(فعلي) وجودا أو تقديرا لتعين المعهود وتشخص دلالتها في الخطاب والإدراك,ومن هنا فالموصول وصلته بمثابة(أل العهدية +تركيب (حدث +قائم به)),وعلى وفق ذلك تتحدَّد وظيفة الصلة بثلاثة مستويات,تركيبية تتبدى بمركب يتكون من

رأس يراقب تركيبا تابعا له ويربط التركيب بالرأس بضمير يعود عليه,ومستوى دلالي يتحصل من عهد الموصول وتعيين إحالته بمضمون قضوي ذي دلالة على حدث ما وقائم به ,ومستوى تداولي ينبني على المعرفة المشتركة وتعيين المحال عليه بوساطة الاستعمال أو القرائن السياقية والمقالية فضلا عن المعرفة المشتركة بين المتخاطبين التي تؤسِّس لمبدأ التعاون في استنتاج المعنى وإدراك قصد المتكلم في طبيعة التلقي.

ثالثا: المسند(الخبر)النكرة:

لم يحفل سيبويه في كتابه بوضع حدٍّ أو تعريف للخبر ,وتناوله بخصائصه الوظيفية في الإسناد فأطلق عليه المبني عليه والحديث والمتحدث به (1977م,126/2)(126/1977,2) , بحسب علاقته الإسنادية بالمبتدأ,وحدَّه ابن جنّي ب((كلّ ما أسندته إلى المبتدأ أو حدَّثت به عنه,وذلك على ضربين مفرد وجملة))(1982م.26)(26/1982), وتوالى النحاة بعده على تحليل هذا الركن بخصائصه التركيبة وتنوعاته,وتجمل تعريفاتهم للخبربأنه مايحتاجه المسند إليه ولاتتم الجملة إلابه ,ومعتمد الفائدة في الجملة الاسمية(ينظر:الشاطبي,1996م,622/1)(622/1996,1,Alshadhbiy),فالخبر شاغل المحل الثاني في الإسناد وهو الحكم المستفاد من بنية الإسناد الاسمي.

والأصل التجريدي للنظام النحوي العربي ((تعريف المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلوما,وكذا الأصل تنكير الخبر,لأنه مسند..والمسند ينبغي أن يكون مجهولا))(الرضي,1978م,284/1)))ِ(1978:1Alradiy /284 بحسب الرأي الغالب ,وأنكر الرضي هذا التعليل لتنكير الخبر,بل المجهول هو العلاقة الرابطة بينهما إيجابا أو سلبا, وهي انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قولك:زيدٌ قائمٌ هو نسبة القيام إلى زيد وإسناده إليه لاالقيام(ينظر: 1978م,285/1)(285/1978,1),فالرضي يرى أنَّ الوحدة اللسانية الشاغلة لموقع المسند إليه والمسند هي ضمن المعجم الذهني في القدرة اللسانية ومحل الفائدة الإخبارية في إقامة علاقة إسنادية بينهما, ويبدو أنَّ المصطلح يدل على الوظيفة لهذا الركن الإسنادي ,فالعلاقة المتحصلة من الطرفين هي محل الفائدة ومناط الإسناد, وهي نسبة تصادقية تامة تحيل على اتحاد مفهومين على نحو القضية المُعبَّر عنها

في المنطق القديم بمحمول وموضوع , والدالة في المنطق الرياضي,فهما –المسند والمسند إليه–مكونان لايستغني أحدهما عن الآخر,ذلك أنَّ القيمة الدلالية للجملة المكونة من مبتدأ وخبر انخزلت في العلاقة الرابطة بينهما,ولقد اعتنى الفكر النحوي العربي القديم في إسناد الاسم وإجرائه على ما قبله بالخبر (الابتدائي), وذلك انطلاقا من بيان العلاقة الإسنادية المجردة الرابطة بين المسند والمسند إليه وصولا إلى بيان قيمة العلاقة الإنجازية الرابطة بين المبتدأ والخبر,وقد تبدى من الإسناد الأولي الخالي من أية موجهات أو مؤشرات إنجازية ثانوية,أنَّه قيمة خبرية إثباتية بسيطة لاتتعدى القيمة الإسنادية إلا بكونها قوة تقريرية في تصنيف الأفعال اللغوية,لأنها قيمة متعرية من العوامل اللفظية التي تكون مؤشرات على القوى الإنجازية المنضافة على الإسناد الخبري الأولي(ينظر :ميلاد,2001م,65)(2001,65,Milad),وهي بنية (نواة)توليدية لكل الأنماط التواصلية,يتشكَّل فيها الإيجاب المؤكَّد بدرجاته المتفاوته والسلب للوجود وموجهات الاعتقاد الأخرى.ومن الشواهد القرآنية على هذا النمط الإسنادي الأصل قوله تعالى((تحيَّتُهم فيها سلام))[يونس/10]وقوله تعالى((هو خيرٌ مما يجمعون))[يونس/58]

وبناء على تعريف المسند إليه وتنكير المسند تصدى جل العاملين على تحليل الخطاب في النظر إلى أنَّ النمط الإسنادي مبني على نحو يجعل محل المعلومة القديمة والمعروفة صدر الجملة ويكون محل المعلومة الجديدة في المرتبة التالية ,((فالمعلومة القديمة محل اشتراك بين المتخاطبين,ويمكننا أن نعلل هذا بالرجوع إلى مقتضيات علاقة الإخبار الرابطة بين المتكلم والمخاطب وأساسها الإفادة ,وتمثل هذه الإفادة مصدر حركية الخطاب وتوزيعه بين حركة تؤديها المعلومات القديمة وأخرى جديدة ,وأنَّ المعلومة القديمة تلعب دورالمقتضيات,أما المعلومات الجديدة فهي معلومات توضحها المعطيات التي تسند إلى الخطاب دون أن يكون في الخطاب ما يدل على وجودها))(الهمّامي,2013م,461)(2013,461,Alhamami).

رابعا :المسند (الخبر) المعرفة:

يعدُّ تعريف الخبر عدولاً عن الأصل الافتراضيّ لمقولة تنكيره في الإسناد,واللافت أنَّ النحاة والبلاغيين تناولوا نمط الخبر المعرف ب(أل),وحددوا له وظيفته الدلالية القصر الذي يعرف بتخصيص شيء بشيء آخر وجعله مخصوصا به,وعينوا نوع (أل) بالجنسية والخبر المعرف ب(أل)مقصوراً على المبتدأ لإنجاز أغراض تداولية تعرض لها البلاغيون منها تحقيق المبالغة في إثبات مضمون الخبر للمبتدأ أو كمال الصفة ,وتختزل جميعها بالاختصاص التداولي أي اختصاص المبتدأ بالخبر ,إذ((تقتصر جنس المعنى الذي تقيّده بالخبر على المخبر عنه لاعلى معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه,بل على دعوى أنَّه لايوجد إلّا منه,ولايكون ذلك إلا إذا قيَّدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه,وذلك نحو أن يقيَّد بالحال والوقت,كقولك :هو الوفي حين لاتظنُّ نفسٌ بنفسٍ شيئاً))(الجرجاني,1978م,126) (Aljurjany, 1978, 126) وبهذا تكون قصر الخبر على المبتدأ وجعل تمام الصفة وكليتها مقصورة على الميتدأ مقيد ((ويتحقق هذا القصد بأن يؤخذ من المصدر وهو جنس صفة يجعلها في حكم نوع قائم برأسه وذلك بتقييدها بالحال نحو قولنا :زيد هو المعطي موسرا أو معسرا أذ المتكلم يقصر الموصوف (زيد) على الصفة (المعطي موسرا أو معسرا)لمنع أن يشاركه غيره في الإعطاء المقيد بالحالين أو الشَّعَّب إلى هذا النوع,وجعله لايوجد إلا منه))(الأوراغي محمد,1999,278)((Alaoragiy,1999,278.

والظاهر أنَّ الجرجاني يعني اختصاص المبتدأ بمضمون الخبر على نحو المجاز الذي ينشأ استلزامات ثانوية نحو الاستدلال على المدح أو التعظيم , كما يقدح تعريف الخبر اقتضاءات دلالية تتولد من البنية القصرية وهي اختصاص الخبربالمبتدأ ونفيه عما عداه,ويبدو من البنية القصرية استنتاج مفهوم المخالفة التي تمثل في مجملها تخصيصاً للعام أو تقييداً للمطلق,وهذا التخصيص يفيد إثبات المضمون القضوي للمبتدأ ونفيه عما عداه على وفق مبدأ الصلة على ما يبدو عند (سبيربر وولسن) وعند بعض الأصوليين قبلهما,أذ لولا إفادة المفهوم المخالف لكان التخصيص أو التقييد لغوا لافائدة فيه ولامناسبة له(ينظر: الخليفة,2013م,301)(Alkhalifa,2013,301).

إنَّ البنية القصريَّة التي تتشكَّل من مسند إليه معرفة ومسند معرف ب(أل) الجنسية في وجودها التجريدي تمثِّل مستوى ثانويا للأصل الإخباري الابتدائي,وتغنى بخبر محدَّد السمات المعجمية,فالبنية النحوية الموسومة بهذا التشكل أساس في التوليد الدلالي الاقتضائي.والسؤال الذي يطرح نفسه هو نوع (أل)التي صنفها النحاة بالجنسية ,فهل تفيد الاستغراق لجنس الخبر وشمول أفراده,فإذا قلنا :زيدٌ المنطلقُ,هل نعني استغراق الانطلاق وشمول أنواعه أم هي أل العهديَّة,فنعني بها أنَّ المنطلق الذي شككت فيه من بين مجموعة معيَّنة هو زيد.والراجح أنَّها جنسيَّة في أصل وضعها لكنَّها في البنية القصريَّة تحولت إلى وظيفتها القصريَّة التخصيصيَّة.

الخاتمة

تيسَّر للبحث أن يطرح التعريف والتنكير بوصفهما مقولتين صرفيتين ومعجميتين متجسدتين في التركيب الإسنادي ,ويبيِّن أثرهما في رتبة كل من المسند إليه والمسند,وتحديد موقعيتهما في الخطاب,فقد ضبطت البنية الإسنادية الاسمية بأصل افتراضي يتم اعتماده في تحليل المستوى الدلالي والتداولي لكلِّ تحوُّل عنه ,وقد قُيِّد المبتدأ النكرة المتقدم بقيد الإفادة التواصلية المتجسدة بإنجازات تداولية كالدعاء والتعميم , وقيد التضام مع الخبر .

إنَّ دلالة العموم في النكرة تتحصَّل من أصل وضعها,وتتحقَّق بالاستعمال من خلال سماتها المعجمية وقيود تواردها مع الخبر,ومن تفاعلاتها مع الاستفهام والنفي مع (من) الاستغراقية ,ويتحول النفي المجرد من (من) الاستغراقية إلى تخصيص لعموم النكرة.أو تحديد لإطلاق دلالتها, وينجز التخصيص لعموم النكرة أو التقييد لإطلاقها كذلك بوساطة وصفها أو إضافتها إلى نكرة,وتبيَّن أنَّ التخصيص غرض إنجازي يضاف إلى البنية الإخبارية ذات المسند إليه النكرة.

وفي سياق الوظيفة الإحالية للمعارف يميَّز بين نمطين رئيسين؛مايحيل منها على ذات معيَّنة كالأعلام والضمائرويرتبط هذا النمط بالتخصيص,وما يحيل منها على مفهوم لتعيينه وتحديده في الذهن,وتظهر وظيفة الضمير بطبيعة إحالته السياقية,وتمثِّل الضمائر عناصر إشارية اختزالية تقتضيها ظروف التواصل,أمّا الأداة التعريفية (أل) الجنسية فتعيِّن مدخولها

فـي الخطـاب وفـي إدراك المخاطب,فيكتسـب منهـا التعـيُّن الحضـوري بحسـب علاقتـه بالخبر,وتمثِّل (أل) العهدية وحدة وظيفية تشير إلى معهود بين المتخاطبين مقاليا أو مقاميا.

وتقابـل الإضـافة واسـم التنكير(التنوين),فالإضـافة علاقـة عمـل نحـوي تـنعكس وظيفتهـا الدلالية بدمج اسمين يحددان مفهوم واحد في الخارج والذهن,وتكتسب الإضافة قوتها الإحالية من المضاف إليه (الضمير أو العلم..),وينماز اسم الإشارة بسمته السياقية ,فأسماء الإشارة وحـدات سـيميائية ذات وظيفـة إحاليـة سـياقية,في السـياق المقـالي أو الحضـوري,ويعتمد التخصيص الإشاري على عاملين هما المخزون الذهني والسياق الحسي.

وتنـدرج الموصـولات ضـمن المبهمـات لإفتقارهـا إلـى الدلالـة المعجميـة ,ويغنـى افتقارهـا المعجمي بمضمون قضوي يوضِّح حمولتها الدلالية,فيمثِّل الموصول وحدة إسنادية معلومة لـدى المتكلم ومخصصـة فـي ذهن المخاطـب بحسـب المعلومـات المشـتركة, وبـذلك يؤسِّـس الموصـول بصـلته لافتراضـات قبليـة تعـزز استرسـال الخطـاب ,وعدَّ الموصـول مـن المعـارف بحسب أصل وضعه, ويعزز الاستعمال وظيفته التعيينية على وفق مبدأ التعاون التخاطبي .

ولأنَّ الخبر يمثِّل معلومة جديدة في الخطاب اقتضى مقولته التنكيرية, ولايعدل عن هذا الإصل التخـاطبي إلّا لفائدة تداوليـة ,فيعدل إلـى الخبـر المعرف ب(أل)لإنشـاء بنيـة قصـرية تمثّل لتخصيص وحصر المسند إليه بالمسند, ولهذا التحول عن الأصل استلزامات مقرونـة بقيود استعمال الخطاب ومضامينه القضوية.

المصادر:

- –ابـن جنّي,أبـوالفتح عثمـان بـن جنّـي,1982م–1402 هـ,اللمـع فـي العربية,تح:حامـد المؤمن ,مطبعة العاني,ط1,العراق بغداد.
- ابن النـاظم,أبو عبد الله بدر الدين محمد,(د.ت)شرح ألفيـة ابن مالك(شرح ابن النـاظم), ,دار الجيل,لبنان –بيروت.
- ابن يعيش,موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي,(د.ت)شرح المفصل,تح:أحمد السيِّد أحمد ,المكتبة التوفيقية, مصر–القاهرة .

- أبو جناح,د.صاحب جعفر,(2018م-1439هـ)لغة القرآن -جدل المبنى والمعنى,ديوان الوقف السني,ط1 ,العراق-بغداد.
- الأستراباذي,رضي الدين محمد بن الحسن,(1398هـ-1978م),شرح الرضي على الكافية,تح:يوسف حسن عمر, ,منشورات قار يونس,ليبيا.
- الأسدي,حسن عبد الغني,(1428هـ-2007م),مفهوم الجملة عند سيبويه,دار الكتب العلمية,ط1,بيروت -لبنان,ط1 .
- الأشبيلي,علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور,(1986م),المقرب,تح: أحمد عبد الستارالجواري وعبد الله الجبوري,مطبعة العاني,بغداد-العراق.
- الأندلسي,أبو حيان محمد بن يوسف,(1988م)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل,تح:حسن هنداوي, دار القلم,ط1 ,لبنان-بيروت.
- الأنصاري,جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المعروف ب(ابن هشام),(1997م),أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك,تح:أميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية,ط1 ,بيروت -لبنان.
- الأوراغي,محمد,(1990م),اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم,دار الكلام,المغرب – الرباط.
- الجرجاني,أبو بكر عبد القاهر,(1978م),دلائل الإعجاز في علم المعاني,تصحيح محمد رشيد رضا,دار المعرفة للطباعة والنشر,لبنان-بيروت.
- الجرجاني,أبو بكر عبد القاهر,(1982م),المقتصد في شرح الإيضاح,تح:كاظم بحر مرجان,دار الرشيد,بغداد-العراق.
- الحمصي,محمد طاهر,(1424هـ-2000م),من نحو المباني إلى نحو المعاني,دار سعد الدين,ط1,سوريا-دمشق.
- -خالد ميلاد,(1424هـ-2001م),الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة,دراسة نحوية تداولية, ,جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع,ط1,تونس.
- الخليفة,هشام عبد الله,(2013م),نظرية التلويح الحواري,مكتبة ناشرون لبنان,ط1 , لبنان-بيروت.

- ريكاناتي,فرانسوا,(2018م),المعنى الحرفي,ترجمة :أحمد كروم,دار الكتاب الجديد المتحدة,ط1,لبنان –بيروت.
- سبيربر دان وديدري ولسن,(2016م),نظرية الصلة أو المناسبة,ترجمة :هشام عبدالله الخليفة, ,دار الكتاب الجديد المتحدة,ط1 ,بيروت –لبنان.
- السهيلي,أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله,(1992م),دار الكتب العلميةنتائج الفكر,تح:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض,لبنان–بيروت,ط1 ,
- سيبويه,أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر,(1977م),الكتاب,تح:عبد السلام محمد هارون ,الهيأة المصرية العامة للكتاب,ط2 , القاهرة –مصر..
- السيوطي,أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن,(2006م),همع الهوامع في شرح جمع الجوامع,تح:أحمد شمس الدين, ,دار الكتب العلمية,ط2,بيروت–لبنان.
- الشاطبي,أبو اسحاق ابراهيم بن موسى,(1996م),المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية,تح:د.عيَّاد الثبيتي,ط1,السعودية–مكة المكرمة.
- –الصبَّان,محمد علي,(2009م),حاشية الصبان على شرح الأشموني,تح:عبد الحميد هنداوي,دار الكتب العلمية, ط1,بيروت–لبنان.

–علوي,حافيظ اسماعيلي,(2011م),التداوليات علم استعمال اللغة,عالم الكتب الحديث,ط1,الأردن–أربد.

- –العنَّابي,أبو العباس أحمد بن محمد,(2016م),التذكرة في التسويغ للابتداء بالنكرة,تح:هادي أحمد فرحان الشجيري,مجلة العلوم الإسلامية,ع 12 ,الوقف السني,بغداد العراق..
- –فاخوري ,د.عادل,(2013م),محاضرات في فلسفة اللغة,دار الكتاب الجديدة المتحدة,ط1, بيروت –لبنان.
- –الفارسي,أبو علي الحسن بن أحمد,(1987م),المسائل المنثورة,تح:حسن هنداوي,لبنان–بيروت,1987م.
- –القرطبي,أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري,(2013م)الجامع لأحكام لقرآن(تفسير القرطبي),تح:هشام سمير البخاري ,عالم الكتب,ط2 ,القاهرة–مصر.

- –قنيني,عبد القادر,(2000م)المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث,مجموعة مؤلفين, ,دار أفريقيا الشرق,ط1 ,بيروت–لبنان.
- –الكفوي,أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني,(2001م),الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية),تح:عدنان الدرويش ومحمد المصري, ,مؤسسة الرسالة,ط2 ,بيروت–لبنان.
- –المبرد,أبو العباس محمد بن يزيد,(2010م),المقتضب,تح:محمد عبد الخالق,عضيمة, عالم الكتب,ط4,بيروت –لبنان.
- –المتوكل, أحمد,(2013م),قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية,منشورات ضفاف, بيروت–لبنان.
- –المرادي,الحسن بن قاسم,(2009م),الجنى الداني في حروف المعاني,تح:فخر الدين قباوة ومحمد نديم,دار الكتب العلمية,ط1 , بيروت–لبنان.
- –المنصف عاشور,(1997م),اسم الجنس بين المقولة المعجمية والنواة الإعرابية,مجلة المعجمية,ع 12–13,تونس.
- –نحلة,أحمد محمود,(1999م),التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة,مكتبة زهراء الشرق,القاهرة–مصر.
- –الهمامي,ريم ,(2013م),الاقتضاء وانسجام الخطاب,دار الكتاب الجديد المتحدة,ط1 ,بيروت–لبنان.

References:

- Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman bin Jinni, 1982 AD-1402 AH, Al-Luma' in Arabic, edited by: Hamed al-Mu'min, Al-Ani Press, 1st Edition, Iraq, Baghdad.
- Ibn Al-Nazim, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad, (D.T) Sharh Alfiya Ibn Malik (Sharh Ibn Al-Nazim), Dar Al-Jeel, Lebanon - Beirut.
- Ibn Ya'ish, Muwaffaq Al-Din Ya'ish bin Ali bin Yaish Al-Nahwi, (D.T) Sharh Al-Mofassal, T.: Ahmed Al-Sayyid Ahmed, Al-Tawfiqia Library, Egypt-Cairo.
- Abu Jinnah, Dr. Sahib Jaafar, (2018 AD-1439 AH) The Language of the Qur'an - Controversy of the Building and

Meaning, Diwan of the Sunni Endowment, 1st Edition, Iraq - Baghdad.

- Al-Astrabadhi, Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan, (1398 AH-1978AD), Explanation of Al-Radhi Ali Al-Kafiah, ed.: Youssef Hassan Omar, Qar Yunus Publications, Libya.
- Al-Asadi, Hassan Abdel-Ghani, (1428 AH-2007AD), the concept of the sentence according to Sibawayh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, Beirut - Lebanon, 1st.
- Al-Ashbaili, Ali bin Moamen, known as Ibn Asfour, (1986 AD), Al-Muqrib, T.H.: Ahmed Abdul-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad - Iraq.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Youssef, (1988 AD) Appendix and Supplementation in Explanation of the Book of Tas'eel, edited by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, 1st Edition, Lebanon - Beirut.
- Al-Ansari, Jamal Al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah, known as (Ibn Hisham), (1997 AD), explained the paths to Alfiya Ibn Malik, ed.: Emile Badi' Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, i 1, Beirut - Lebanon.
- Al-Awraghi, Muhammad, (1990 AD), Language Acquisition in Ancient Arab Thought, Dar Al-Kalam, Morocco - Rabat.
- Al-Jerjani, Abu Bakr Abdel-Qaher, (1978 AD), evidence of miracles in the science of meanings, corrected by Muhammad Rashid Rida, Dar Al-Marefa for Printing and Publishing, Lebanon - Beirut.
- Al-Jurjani, Abu Bakr Abdel-Qaher, (1982 AD), Al-Muqtada in explaining the explanation, ed: Kazem Bahr Marjan, Dar Al-Rashid, Baghdad - Iraq.
- Al-Homsi, Muhammad Taher, (1424 AH - 2000 AD), From Towards Buildings to Towards Meanings, Dar Saad Eddin, 1st Edition, Syria - Damascus.
- Khaled Milad, (1424 A.H. - 2001 A.D.), Composition in Arabic between Syntax and Significance, a pragmatic grammatical study, Manouba University and the Arab Organization for Distribution, i 1, Tunis.

- Al-Khalifa, Hisham Abdullah, (2013 AD), The Theory of Dialogue Waving, Lebanon Publishers Library, 1st Edition, Lebanon - Beirut.
- Recanati, Francois, (2018 AD), the literal meaning, translated by: Ahmed Karroum, United New Book House, i 1, Lebanon - Beirut.
- Sperber Dan and Deidre Wilson, (2016 AD), the theory of relevance or occasion, translated by: Hisham Abdullah Al-Khalifa, United New Book House, 1st Edition, Beirut - Lebanon.
- Al-Suhaili, Abu Al-Qasim Abdul-Rahman bin Abdullah, (1992 AD), Dar Al-Kutub Al-Ilmia, "Results of Thought", edited by: Adel Ahmed Abdul-Mawgoud and Ali Muhammad Moawad, Lebanon - Beirut, 1st Edition.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, (1977 AD), the book, t.: Abd al-Salam Muhammad Harun, the Egyptian General Book Organization, 2nd floor, Cairo - Egypt..
- Al-Suyuti, Abu Bakr Jalal al-Din Abd al-Rahman, (2006 AD), Collecting Mosques in Explanation of the Collection of Mosques, ed.: Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2nd floor, Beirut - Lebanon.
- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa, (1996 AD), The Healing Purposes in Explanation of the Sufficient Summary, ed.: Dr. Ayyad Al-Thubaiti, i 1, Saudi Arabia - Makkah Al-Mukarramah.
- Al-Sabban, Muhammad Ali, (2009 AD), Al-Sabban's footnote on Sharh Al-Ashmouni, ed.: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, i 1, Beirut - Lebanon.
- Alawi, Hafeez Ismaili, (2011 AD), Pragmatics Science of Language Use, Modern Book World, 1st Edition, Jordan - Irbid.
- Al-Annabi, Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad, (2016 AD), the ticket in justification to start the no-nonsense, edited by: Hadi Ahmed Farhan Al-Shujairi, Journal of Islamic Sciences, p. 12, Sunni Endowment, Baghdad, Iraq..
- Fakhoury, Dr. Adel, (2013 AD), Lectures in the Philosophy of Language, New United Book House, i 1, Beirut - Lebanon.

- Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed, (1987 AD), Al-Masali' Al-Manthura, ed.: Hassan Hindawi, Lebanon - Beirut, 1987 AD.
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed Al-Ansari, (2013 AD) The Collector of Rulings of the Qur'an (Tafsir Al-Qurtubi), ed.: Hisham Samir Al-Bukhari, Alam Al-Kutub, 2nd Edition, Cairo - Egypt.
- Qanini, Abdel Qader, (2000 AD) The reference and significance in modern linguistic thought, group of authors, Dar Africa al-Sharq, i 1, Beirut - Lebanon.
- Al-Kafwi, Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa Al-Husseini, (2001 AD), colleges (a glossary of terms and linguistic differences), edited by: Adnan Al-Darwish and Muhammad Al-Masri, Al-Resala Foundation, 2nd Edition, Beirut - Lebanon.
- Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, (2010 AD), Al-Muqtab, ed.: Muhammad Abdul-Khaleq, Udima, World of Books, 4th Edition, Beirut - Lebanon.
- Al-Mutawakel, Ahmed, (2013 AD), Arabic language issues in functional linguistics, Difaf Publications, Beirut - Lebanon.
- Al-Muradi, Al-Hassan bin Qasim, (2009 AD), the proximate genie in the letters of meanings, t.: Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, i 1, Beirut - Lebanon.
- Al-Monsef Ashour, (1997 AD), the name of the gender between the lexical saying and the syntactic nucleus, Lexical Magazine, v. 12-13, Tunisia.
- Nahla, Ahmed Mahmoud, (1999 AD), definition and disguise between form and significance, Zahraa Al Sharq Library, Cairo - Egypt.
- Hammami, Reem, (2013 AD), the necessity and harmony of discourse, United New Book House, 1st Edition, Beirut - Lebanon